Journal of Libyan Academy Bani Walid 2025
مجلة الأكاديمية الليبية بني وليد
e-ISSN: 3104-3860
المجلد الأول، العدد الثاني، 2025

تقدير نسبة مساهمة قروض المصارف الزراعية في نمو الناتج المحلي الإجمالي الزراعي في ليبيا خلال الفترة ما بين 1980–2011م

عبدالجليل احميد الصغير*
قسم الاقتصاد الزراعي ،كلية الزراعة، جامعة سرت، سرت، ليبيا.
*البريد الإلكتروني (للباحث المرجعي): elsageer@yahoo.com

The estimation of the contribution percentage of agricultural bank loans to the growth of the agricultural GDP in Libya during the period between 1980 – 2011

Abdeljalil Ihmeed Elsageer *
Department of Agricultural Economics, Faculty of Agricultural Sciences, University of Sirte, Sirte, Libya

Received: 18-03-2025; Accepted: 01-05-2025; Published: 25-05-2025

الملخص

هذا البحث اجري بهدف معرفة دور المصارف الزراعية ومساهمتها في نمو اجمالي الناتج المحلي الزراعي الليبي خلال الفترة ما بين 1980 -2011 من خلال اختبار أحد اهم الاذرع المالية للدولة الليبية وهي المصارف الزراعية التي انشئت خصيصا لنمو القطاع ودعمه للوصول الى الاكتفاء الذاتي في العديد من السلع الزراعية وتخفيف فاتورة الاستيراد من الخارج وضمان أكثر للأمن الغذائي للدولة الليبية. لقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطى (Linear Regression Model) لمعرفة إثر ازدياد حجم القروض السنوي على نمو الناتج المحلى الزراعي خلال الفترة المشار اليها. ومن خلال نتائج نموذج الانحدار الخطى، اتضح ان هناك علاقة طردية بين ازدياد حجم القروض المقدمة من المصرف الزراعي وفروعه ،والناتج المحلي الزراعي، فكلما زاد حجم القروض زاد نمو اجمالي الناتج المحلي الزراعي، او بصيغة اخرى كلما زاد حجم القروض في المتوسط بي 693 مليون دينار نمى اجمالي الناتج المحلي الزراعي بنسبة 0.88٪ مع افتراض بقاء العوامل الاخرى التي يمكن ان تؤثر على نموه ثابتة. تعتبر نتائج هذا النموذج بمثابة معادلة لحساب نتائج الاستثمار وتوقعات نمو الناتج المحلي الزراعي. من خلال نتائج هذه الدراسة نقترح زيادة حجم القروض المقدمة من المصرف الزراعي وفروعه وهو الذراع المالي للتنمية في القطاع الزراعي، هذا من جه ، ومن جهة اخرى توصي الدراسة بإعادة توزيع فروع المصرف الزراعي فقط في المناطق ذات المشاركة الاعلى في الناتج المحلي الزراعي. وبذلك نوصي بتقليص عدد الفروع في المناطق غير الزراعية او التي لا تساهم في اجمالي الناتج المحلي الزراعي او تساهم بنسبة لأتذكر. كما ان توصى الدراسة بتطوير منظومات فروع المصرف الزراعي وربطها ببعض ، حيث تعتبر الادارة بدائية جدا ويشوبها الفساد خاصة في سنة 2011 ، حيث تم صرف مليار ونصف دينار في عدد من معين من الفروع حيث ذهبت هذه الاموال خارج نشاط القطاع الزراعي، وخلاصة القول لضمان تخفيض فاتورة استيراد المواد الغذائية من الخارج والتي بلغت نسبتها ما يزيد عن 75٪ ، والتي تضع الامن الغذائي للدولة الليبية على المحك. نوصي برسم سياسة مالية واضحة في المناطق ذات المشاركة الفعالة في الناتج المحلي الزراعي، وتوسيع الاستثمار مع القطاع الخاص وتوطين التقنية الزراعية، وتطوير مخرجات التعليم الذي يخدم القطاع الزراعي، وتطوير برامج ادارة المشروعات الزراعية ذات الطابع الاستراتيجي.

الكلمات الدالة: المصارف الزراعية، نمو اجمالي، الناتج المحلي الزراعي.

Abstract

This research was conducted with the aim of understanding the role of agricultural banks and their contribution to the growth of the Libyan agricultural GDP during the period from 1980 to 2011. The study specifically examines one of the most important financial arms of the Libyan state, which is the agricultural banks established to support and grow the sector in order to achieve self-sufficiency in many agricultural goods, reduce the import bill, and ensure greater food security for the Libyan state. A linear regression model was used to determine the effect of the annual increase in the volume of loans on the growth of agricultural GDP during the specified period. The results from the linear regression model showed a positive relationship between the increase in the volume of loans provided by the agricultural bank and its branches and the agricultural GDP. In other words, for every 693 million dinars increase in the volume of loans, the agricultural GDP grew by 0.88%, while keeping other factors that might affect agricultural GDP growth constant. The results of this model serve as an equation for calculating investment outcomes and forecasting agricultural GDP growth. The findings suggest increasing the volume of loans provided by the agricultural bank and its branches, which are considered the financial arm for development in the agricultural sector. On the other hand, the study recommends redistributing the agricultural bank branches only to areas with higher contributions to agricultural GDP. Therefore, we recommend reducing the number of branches in non-agricultural areas or those that do not contribute significantly to agricultural GDP. Additionally, the study suggests developing the banking systems and linking them together, as the management is still very basic and prone to corruption, especially in 2011, when one and a half billion dinars were spent across certain branches, and most of it likely went outside the agricultural sector. In conclusion, to ensure a reduction in the import bill for food products, which has reached over 75%, putting Libya's food security at risk, we recommend formulating clear financial policies for areas with active participation in agricultural GDP, expanding investment with the private sector, localizing agricultural technology, improving educational outputs that serve the agricultural sector, and developing agricultural project management. programs with a strategic nature.

Keywords: Agricultural Banks, The Growth of Agricultural GDP.

مقدمة

في العديد من الدول المتقدمة والنامية على حداً سواء، أُسست المؤسسات المالية بمختلف تسمياتها مثل المصارف الزراعية، مصارف التنمية الزراعية والمصارف الفلاحية.. الخ والتي عادة مملوكة للدولة لتقدم خدمات ليست ذات طابع ربحي او ذات طابع ربحي قليل يضمن استمرارها من خلال تمويل المزارعين والمربين بالقروض ذات الطابع المدعوم وفي احيانا كثيرة بدون فوائد حتى يتمكن سكان المناظف الريفية الفقيرة ومحدودي الدخل في المناطق الريفية الاستمرار في الانتاج وتنوع مصادر الدخل لديهم وتوطينهم في مناطقهم وتقديم الخدمات لهم في مناطقهم ، بدلا من ان ينتقل للبحث عن فرص عمل في المدن. كما تقوم المصارف في الزراعية او ما شابهها بإقراض الشركات الزراعية ذات الطابع الخاص ذات المشاريع الكبيرة بقروض ذات حجم كبير وبضمانات أكثر. كما ان الهدف الاساسي لمثل هذه المصارف هو تطوير نمو الناتج المحلي الزراعي ، ومحاربة الفقر، لضمان امن غذائي للدول.

إن الهدف من هذه الدراسة هو تسليط الضوء على دور المصارف الزراعية في ليبيا ونمو الناتج المحلي الزراعي، حيث يوجد أكثر من 44 فرعاً للمصارف الزراعية منتشرة في العديد من المدن الليبية. ومن خلال هذا العدد الكبير لهذه الفروع المنتشرة في البلاد، كان لابد من دراسة معمقة لدور هذه الفروع و ما

تقدمه من خدمات على هيئة قروض واثرها في نمو القطاع الزراعي الليبي ، حيث أُسست هذه المصارف اساسا للتنمية الزراعية في ليبيا ورسمت لها السياسات عن طريق المصرف الزراعي الرئيسي بالتعاون مع الوزرات المختصة مثل وزارة الزراعة و الثروة الحيوانية و وزارة الاقتصاد للنهوض بالقطاع الزراعي و تنمية المناطق الريفية و تنوع اقتصاد البلاد و تخفيف الاعتماد على الاستيراد من الخارج للسلع الزراعية التي يتوفر لها مناخ مناسب للإنتاج في ليبيا. ومن اهداف هذه المصارف ايضا هو الحفاظ على الامن الغذائي الليبي بزيادة الناتج المحلي الزراعي والوصول للاكتفاء الذاتي للبعض من السلع الزراعية ، بالإضافة الى التركيز على السلع ذات الطابع الاستراتيجي مثل القمح والشعير والتمور والثروة الحيوانية والسمكية الخ وبالتالي زيادة مساهمة القطاع الزراعي في اجمالي الدخل القومي للدولة الليبية على المدي المتوسط والبعيد.

من خلال الاطلاع على التقارير الخاصة بليبيا الصادرة عن الوزارات المختصة مثل وزارة التخطيط ، وزارة الزراعة و الثروة الحيوانية، وزارة الاقتصاد ، مصرف ليبيا المركزي الخ ، لوحظ بشكل واضح إن القطاع الزراعي في ليبيا تراوحت نسبة مساهمته من 1 الي 7% في الناتج المحلي الإجمالي للدولة الليبية، على مدى عقود من الزمن، بالرغم من وجود الهياكل الإدارية مثل وزارة الزراعة والثروة الحيوانية، وزارة الاقتصاد، وزارة التخطيط، المصارف الزراعية و المصارف الريفية و العديد من الهياكل الإدارية في الدولة والتي أسست لخدمة تطوير ونمو القطاع الزراعي وتنوع اقتصاد الدولة.

ملامح الاقتصاد الليبي

قبل التطرق للموضوعات و العناصر الرئيسية لهذه الورقة، لابد من إلقاء نظرة عامة على الاقتصاد الليبي، حيث تعد ليبيا من الدول كبيرة المساحة يقدر عدد السكان بحوالي 7 مليون نسمة، نسبة 90% يعيشون في 10% من مساحة الأراضي الساحلية حيث بلغت الكثافة السكانية حوالي 50 شخصا لكل كيلومتر مربع في المنطقتين الشماليتين وهما المنطقة الغربية والمنطقة الشرقية ولكنها تنخفض إلى أقل من شخص واحد لكل كيلومتر مربع في أماكن أخرى، وتشير الاحصائيات الصادرة عن الدولة بآن 80% من السكان يقطنون المدن حيث يتركز النسبة الاكبر في المدن الاربع الرئيسية طرابلس وبنغازي و مصراتة والبيضاء .

وبصفة عامة يواجه الاقتصاد الليبي تحديات قديمة، حيث يستمر تأثيرها إلى الآن والتي تتمثل في هيكلية القوى العاملة حيث تتمثل تحديا كبيرا في حجم القوة العاملة في القطاع العام و ويشكل عدد الموظفين بما يقدر 85% من إجمالي القوى العاملة وهذا يعتبر تحديا كبيرا للاقتصاد الليبي حيث تنفق أكثر من نصف الميزانية العامة سنويا على المرتبات و الأجور وتحاول الحكومات جاهدة في تصحيح هذا التضخم الوظيفي والازدواجية في التوظيف وتوظيف القاصرين والمحاباة في التوظيف ... الخ ، والذي يشكل عبئاً كبيرا على الميزانية العامة للدولة في ليبيا وهذا يعكس أيضا من ناحية أخرى على ضعف القطاعات الأخرى مثل قطاعات الصناعة والزراعة والتي يجب أن تستوعب جزء كبيراً من القوى العاملة. ومن أهم المشاكل الأخرى التي تواجه الاقتصاد الوطني هي العمالة الوافدة، فهي غير منظمة وتسيطر على نسبة كبيرة من فرص العمل في القطاع غير الرسمي بالإضافة إلى ضعف مخرجات التعليم ومراكز التدريب الليبية والتي لا تتماشى مع متطلبات طلبات سوق العمل في كثيراً من الاحيان.[1] وتشكل القوى العاملة في القطاع الزراعي نسبة متدنية حتى مع ازدياد نمو سكان المناطق الريفية ،فاغلب سكان الريف يعملون في القطاع الحكومي خاصة التعليم وقطاع الخدمات، حسب احصائيات منظمة الاغذية والزراعةFAO.[2]

[1] الهيئة العامة للمعلومات، بيانات ليبيا 2008 م.

[2] منظمة الاغذية و الزراعة ، بيانات احصائية للسنة -1980-2012م

إن عدم تنظيم سوق العمل الليبي وعدم التخطيط للمخرجات التعليم في كافة القطاعات يعتبر المشكلة الأساسية في شكل وحجم القوى العاملة في ليبيا .إن معضلة التعليم ومخرجات التعليم في كثيراً من الأحيان لا تتناسب مع سوق العمل حيث لا توجد خطط تنموية واضحة يمكن البناء عليها في كافة المجالات حتى تتمكن المؤسسات الأخرى وخاصة التعليمية من تطوير نفسها وإعداد كوادر تناسب متطلبات تلك الخطة التنموية التي هي في الأساس غير موجودة. وبالتالي هذا هو السبب الرئيسي الذي يكمن وراء تكدس ما يزيد عن 85% من القوى العاملة الليبية في القطاع العام الذي تخصص مرتباته من خزينة الدولة مباشرة.[3]
من جهة اخرى، حاولت وزارة التخطيط والوزارات الأخرى اقتراح استراتيجيات وطنية منذ عام 2006 لتعزيز القدرة التنافسية الاقتصاد الليبي من خلال رؤية 2040 الذي أعدها مجلس التخطيط الوطني في ذلك الوقت. إن الحاجة إلى رؤية اقتصادية واستراتيجية جديدة أصبح أمرا ضروريا في ليبيا بعد هذه الحروب، والانقسامات السياسية والتي أدت إلى ضعف الاقتصاد الليبي وعدم الاهتمام بالمشروعات التنموية التي توفر فرص عمل للشباب الخريجين وتساهم في نمو الاقتصادي للدولة الليبية حتى تتمكن الدولة من التقليل على النفط كمصدر رئيسي للدخل وتنويع مصادر الدخل.
إن تنوع الاقتصاد الليبي وتقليل اعتماده على النفط أصبح أمر ملحا ومهما للغاية فأي تذبذب في أسعار النفط سيؤدي قطعا إلى أن الدولة الليبية لن تصبح قادرة على تغطية النفقات الأساسية مثل المرتبات التي تستهلك في 60٪ من ميزانية الدولة[4]، ناهيك عن عدم تنوع واستدامة العديد من المشروعات العامة، والتي انتهت بالفشل والسرقة بعد سنة 2011 .ان الانقسام السياسي والصراع على السلطة استنزف ارصدة الدولة ومدخرات المواطن على حداً سواء. كما آن عدم ،جود منظومة واضحة للمدخلات الدخل القومي ادى الى وجود عجز في الميزانية تقدر بحوالي 7 مليار دولار سنة 2023،حسب بيانات مصرف ليبيا المركزي لسنة2023. [5]
ان استمرار هذا النمط الاستهلاكي والاستنزاف للموارد الدولة إثر سلبا على مشروعات التنمية والتي هي اساس تنوع الاقتصاد الوطني. ولقد حاول مجلس التخطيط الاقتصادي ووزارة التخطيط الخروج برؤية من خلال الرؤية 2040، والتي نأمل ان تجد هذه الرؤية حكومة واحدة قوية، تجد التمويل وادوات التنفيذ والحوكمة الحكومية الفاعلة لتنفيذها والخروج من النفق المظلم الذي يتجه له اقتصاد البلد. ولعل نمو القطاع الزراعي هو أحد مفاتيح الحل لتنوع الاقتصاد الوطني من جهة، وتخفيض فاتورة الواردات الاستهلاكية والموردة بالعملة الصعبة من جهة اخري. بالإضافة الى ان ملف الامن الغذائي في ليبيا مكشوف للغاية وعرضة للأسعار السوق العالمية والتقلبات السياسية والعلاقات والتحالفات بين الدول، فكثيرا ما استخدم الغذاء كأحد اوجه الضغط السياسي خاصة وقت الازمات، وعليه ان ايجاد رؤية واضحة وخطة شاملة للتنمية القطاع الزراعي أصبح امراً لا مفر منه ، فيجب توجيه الاستثمارات الى استثمارات داخلية تعود بالنفع على اقتصاد الدولة الليبية خاصة في السلع التي يمكن الوصول الى الاكتفاء الذاتي فيها، إذا ما توفرت الادارة السليمة.

مشكلة البحث.

يعتبر هذا البحث دراسة مهمة لمعرفة دور المصارف الزراعية ونمو اجمالي الناتج المحلي الزراعي الليبي على مدى ثلاثة عقود مضت. حيث ضعف مساهمة القطاع الزراعي في اجمالي الدخل القومي الليبي لازالت واضحة ، والسؤال الذي يطرح نفسه لماذا لم ينمو القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ويساهم بنسبة أعلى في الدخل القومي للدولة الليبية على مدى عدة عقود من الزمن بالرغم من وجود الاذرع المالية مثل

[3] وزارة العمل التقرير السنوي2018 م
[4]تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2019 م
[5] .تقرير مصرف ليبيا المركزي سنة 2023 .

المصارف الزراعية المنتشرة في العديد من المناطق والمدن الليبية ، بالإضافة الى التمويل المباشر على المشروعات العامة؟ ، وبناء على هذه المعطيات يمكن اختبار العلاقة بين زيادة حجم القروض المقدمة من المصارف الزراعية ونمو القطاع. او بصيغة اوضح: هل توجد علاقة بين ازدياد حجم القروض ومعدلات نمو القطاع؟ ونظراً لعدم وجود بيانات يمكن الاعتماد عليها عن حجم الاستثمار في القطاع الزراعي في السنوات السابقة ، وجدت الاحصائيات فقط عن حجم القروض التي قدمت من المصرف الزراعي وفروعة خلال الفترة ما بين 1980-2011، ولذلك سوف تختبر العلاقة بين حجم القروض ونمو اجمالي الناتج المحلي الزراعي.

اهداف الدراسة.

تهدف هذه الدراسة الي تقدير ما إذا كان هناك إثر ازدياد حجم القروض المقدمة من المصارف الزراعية، على نمو الناتج الاجمالي المحلي للقطاع الزراعي.

- هل هناك علاقة بين حجم القروض الممنوحة من قبل المصارف الزراعية والتي عددها 44 فْرعاً ونسبة نمو القطاع الزراعي السنوي؟
- هل قامت المصارف الزراعية بدورها تجاه نمو القطاع الزراعي الليبي خلال ثلاث عقود الماضية؟

أهمية الدراسة.

لاشك ان لهذه الدراسة اهمية خاصة حيث يمكن وضعها في نقاط عريضة منها:

- هل تقوم الوزارات المختصة والاذرع المالية التابعة لها بعملها تجاه القطاع الزراعي ونموه.
- تشخيص وتقييم الاداء الخاص بالمصارف الزراعية المنتشرة في العديد من المدن الليبية ، والتي يزيد عددها 44 فرعاً تجاه القطاع الزراعي.

حدود الدراسة.

هذه الدراسة نضعها في إطار محاولة فهم أعمق للسياسة الدولة الليبية تجاه نمو القطاع الزراعي من خلال معرفة دور المصارف الزراعية والتي عددها 44 فرعاً، والتي تعتبر الذراع المالي الرئيسي لها لزيادة نمو الناتج المحلي الزراعي. ولهذه الدراسة حدود زمنية حسب توفر البيانات وهي: الفترة مابين 1980-2011 والحدود المكانية هي الدولة الليبية.

فرضيات البحث.

لهذه الدراسة فرضيتان:

1. لا توجد اي علاقة ذات مغزى ما بين القروض الممنوحة من المصارف الزراعية ومعدلات اجمالي نمو القطاع الزراعي السنوي.
2. وجود علاقة بين ازدياد حجم القروض الممنوحة من المصارف الزراعية، وازدياد معدلات نمو القطاع الزراعي السنوي على مدي العقود الماضية.

منهجية الدراسة.

تعتمد هذه الدراسة على علي استخدام نماذج الاقتصاد القياسي وبالاعتماد على البيانات المتاحة من مصرف ليبيا المركزي ، والمصرف الزراعي الرئيسي ، وبعض البيانات من المصارف الزراعية في المنطقة

الوسطى . ولكن تعتمد الدارسة بشكل اساسي على بيانات المصرف الزراعي في حجم ونوع القروض التي منحت على مدي ثلاثة عقود من الزمن والتي تم نشرها في منشورات مصرف ليبيا المركزي بشكل دوري.

مصطلحات الدراسة .

- اجمالي الناتج المحلي الزراعي: ًيعرف اجمالي الناتج المحلي الزراعي على انه إجمالي قيمة السلع والخدمات ُالزراعية المنتجة والمسوقة داخل حدود دولة ما خلال فترة زمنية معينة، عادة ما يتم حسابها على فترات زمنية محددة، عادة كل ثلاثة أشهر او سنوياً.
- نمو الناتج المحلي الزراعي: وهو معدل الزيادة السنوية في الناتج المحلي الزراعي مقوما بالأسعار الثابتة، ويمكن حسابة بطريقة سهلة وذلك (بطرح قيمة الناتج المحلي الزراعي للسنة الحالية) من قيمة الناتج المحلي الزراعي للسنة السابقة) وتقسيمة على قيمة الناتج المحلي الزراعي للسنة السابقة) مضروب في 100.وهي معادلة بسيطة لمعرفة معدلات النمو السنوي.
- المصارف الزراعية : هي البنوك التي تقدم خدماتها الى القطاع الزراعي ، عن طريق تمويل وشراء البذور والتقاوي ، والاسمدة والمبيدات واستئجار الآلات الزراعية والمساهمة في تنمية الثروة الحيوانية ، وبما ان هذه الخدمات الزراعية تعتمد على دورات موسمية ، تكون فترات التمويل قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل ومرتبطة بالمواسم الزراعية.

الدراسات السابقة

لم نجد دراسة في السابق تتطرق الى دور المصارف الزراعية في نمو الناتج المحلي الزراعي، ولكن تطرقت بعض الدارسات السابقة الى مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني الليبي غير النفطي .فعلى سبيل المثال: دراسة (اللافي، 2018) بعنوان: مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الليبي غير النفطي خلال الفترة 1973-2010 ،هدفت الدراسة للتعرف على مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الليبي غير النفطي خلال الفترة1973-2010[6] ،وبينت هذه الدراسة أن معدل النمو السنوي في الناتج المحلي غير النفطي بلغ حوالي 6.6%. في الفترة المذكورة ،وتوصلت الدراسة الى ان مساهمة القطاع الزراعي قد بلغت حوالي 202.473 مليون دينار وهو يعكس المساهمة الحقيقية للقطاع الزراعي في الناتج المحلى الليبي .

دراسة (غسان هاشم و آخرون 2008) بعنوان : دراسة تحليلية لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة (1973-2003)[7].هدف الدراسة إلي معرفة مدى مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا للفترة (1973-2003) توصلت الدراسة كذلك إلي أنه في الفترة الأولى عند زيادة الناتج المحلي الزراعي بنسبة 1% يترتب عليه زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.456 % و ذلك عند ثبات العوامل الأخرى ،أما خلال الفترة الثانية من الدراسة توصلت الدراسة إلي أنه عند زيادة الناتج المحلي الزراعي بنسبة 1 % يترتب عليه زيادة التاج المحلي الإجمالي بنسبة 0.98 % و ذلك عند ثبات العوامل الأخرى وتوصلت هذه الدراسة على الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالاقتصاد الليبي ما زالت ضعيفة، مما يتطلب زيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي.

---

[6] . منشورات المصرف الزراعي للسنة 2008.

[7].اللافي، 2018 م بعنوان: مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الليبي غير النفطي خلال الفترة(1973-2010) مجلة الجديد في البحوث الزراعية- كلية الزراعة سابا باشا 2018 .

دراسة (إسبيقة والبقي، 2016 بعنوان : الصعوبات والتحديات الاقتصادية التي تواجه القطاع الزراعي في ليبيا وسبل معالجتها.[8] أن ضعف أداء القطاع الزراعي أدى إلى تزايد واردات السلع الغذائية لتلبية احتياجات المواطنين من المواد الغذائية الأساسية، وقد أوضحت الدراسة أن القطاع الزراعي يواجه عدة صعوبات وتحديات تعيق مسيرة تقدمه والمتمثلة في محدودية ما تملكه من موارد زراعية وعدم استغلالها بفعالية وقلة الاستثمارات في القطاع الزراعي بسبب عدم استقرار الأوضاع الأمنية، وجود المشاكل الفنية التي تشمل ضعف البنية الأساسية للبحوث الزراعية ونقص الإمكانيات من مختبرات ومحطات للتجارب مؤهلة بدرجة كافية للقيام بالتجارب الزراعية ،وكذلك نقص الكادر من الباحثين والمدربين لتغطية المجالات الزراعية المختلفة، وضعف البنية التحتية الخاصة بقطاع التسويق الزراعي كل هذا أدى إلى ضعف القاعدة الإنتاجية للقطاع الزراعي. وفي المجمل لم نجد دراسة واضحة عن دور المصارف الزراعية وأثرها في نمو الناتج المحلي الاجمالي للقطاع الزراعي، و لذلك كان لزاما من تغطية هذه النقطة التي تعتبر مفصلية في نمو القطاع حيث ان الهدف الاول لهذه المصارف نمو القطاع الزراعي الليبي و ان الدرسات السابقة لم تدرس اثر القروض المقدمة من المصارف الزراعية ، الذراع المالي الرئيسي للوزارة الزراعة والثروة الحيوانية للتنمية القطاع.

المصارف الزراعية في ليبيا

تُعد المصارف الزراعية جزءاً أساسيًا من البنية التمويلية في ليبيا، حيث تساهم في تعزيز القطاع الزراعي وتحسين مستوى معيشة السكان الريفيين والمزارعين والمربين الخ المصرف الزارعين الرئيسي لديه 44 فرعاً منتشرة في اغلب المدن الليبية ويشغل كل فرع مصرفي رئيسا وموظفين، المفترض ان يقدموا خدمات المالية للمزارعين والمربين في كافة انحاء البلاد للنهوض بالقطاع الزراعي. يعتبر المصرف الزارعين وفروعه هو الذراع المالي الاول والاساسي للتنمية القطاع الزراعي ولذلك سمي بهدأ الاسم. ولهذا يعتبر المصرف الزراعي وفروعه المتخصصة في التعامل مع طبيعة القطاع الزراعي من حيث تقديم العديد من القروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل.

قروض قصيرة الاجل.

وهي قروض تعد في حجمها صغيرة وعادة تلبي متطلبات المزارعين من حيث الشتول والبذور وشراء الاسمدة وتسوية وتهيئة الاراضي الزراعة وبعض المصروفات اللازمة في بداية كل موسم زراعي ووهي قيمتها 1000-3000 دينار ليبي عند تأسيس المصرف الزراعي. ويمكن اخذها كل موسم في حالة سداد القرض الموسم الاول بالكامل ويمكن سداد هذه القرض على ثلاث سنوات كحد أقصى. ولكن لوحظ من خلال استبيان تم اجرائه عند طريق كلية الزراعة -جامعة سرت وقد اشرفت على هذا الاستبيان في سنة 2001 ،ومن خلال الاطلاع على البيانات لوحظ ان القروض تستخدم في صيانة المنازل واستكمالها وشراء السيارات ومستلزمات الافراح وبعض الاستحقاقات الاسرية وليس لها علاقة بالقطاع الزراعي. و لكن كانت هذه القروض في العموم قليلة في المجمل، ولكن ازداد الطلب عليه لاحقا، وذلك لان قروض المصارف الزراعي ليس بها فؤاد عكس البنوك التجارية التي تفرض رسوم عليها اي نسبها ما يسمى رسوم خدمات مما جعل الناس التي لديها كتيب حيازة مزرعة او مربي الحيوانات يكتفي بإعطاء تعريف من الجمعية الزراعية و التقديم للحصول على قرض .

[8] .فتحية اسبيقة ، الهام البقي 2016 الصعوبات و التحديات الاقتصادية التي تواجه القطاع الزراعي في ليبيا وسبل معالجتها .

قروض متوسطة الاجل.

تعتبر القروض متوسطة الاجل وسيلة للاستثمار في بعض انشطة القطاع، وتبلغ حجم هذه القروض من 3000-5000 دينار ليبي حسب المعلومات المتحصلة عليها من المصرف الزراعي فرع سرت. و تسدد على هيئة اقساط سنوية على مدي خمسة سنوات،اي بمعدل 1000 دينار سنويا.، كان الغرض من النوع من القروض هو حفر الابار الجوفية ، او شراء مضخات الابار الجوفية او معدات الري و بناء الصهاريج للحفظ مياه الامطار.

وحسب الاستبيان الذي اجري في السابق في سنة 2001 ، لوحظ استخدام هذه النوع من القروض في بعض النشاط غير الزراعي مثل استكمال المنازل او شراء السيارات او حتى الزواج وذلك لان كافة قروض المصارف الزراعية بدون فوائد ، بالاضافة الى ان الاقساط تدفع في نهاية كل سنة بملغ وقدره الف دينار فقط. ولكن استخدمت بعض منها في تربية الدواجن في او شراء الاغنام او صيانة الابار في المنطقة الوسطى حسب الاستبيان الذي تم اجرائه، في سنة 2001، وزيارات بحثية للمنطقة الجفرة، حيث اشتكى سكان المنطقة بالضرورة توفير قروض لشراء الثلاجات لحفظ التمور في تلك السنة.

قروض طويلة الاجل

هذا النوع من القروض أكثر القروض صعوبتا في الحصول عليه في العديد من فروع المصارف بسبب زيادة الطلب عليه ، حيث يستخدم العديد من المواطنين في بناء المنازل حيث كانت اسعار مواد البناء في الثمانيات والتسعينات رخيصة نسبياً ويعتبر قرض من هذا النوع يستكمل مرحلة كبيرة من مرحلة بناء المنزل . من جهة اخرى هناك بعض مربي المواشي استخدمه لشراء الاغنام والاعلاف والمتاجرة بها وزيادة اعداد القطيع، حيث يسهل على العديد من المربين تسديد هذا النوع من القروض ذلك لسهولة دفع الاقساط حيث ان نظام اغلب المصارف الزراعية وهو دفع القسط مرة كل عام ولا يوجد استقطاع شهري من حساب الزبائن، وذلك لعدم وجود منظومة مصرفية مثل المصارف التجارية، حيث يتم ايداع الاقساط في حساب المصرف الزراعي الذي تم فتحة في أحد المصارف التجارية. كل هذه القروض تدار بشكل ملفات فقط. وخلاصة القول ان ادارة المصرف الزراعي الرئيسي وفروعة بدائية جدا ومن الصعب مراقبتها بسبب تخلف النظام المصرفي، ولهذا السبب تفشى الفساد المالي والوساطة والمحسوبية في اغلب فروع المصرف الزراعي والبالغ هدد44 فرعاً.

وفي المجمل لا يمكن الجزم بان كل القروض كانت تذهب للأنشطة غير الزراعية، بل كان هناك العديد من المربين خاصة الاغنام والدواجن والمزارعين الذين تتوفر في مزارعهم مصدر ثابت للمياه يستخذون تلك القروض في زيادة الاصول ومدخلات الانتاج، سواء مدخلات ثابتة من حفر الابار وانشاء منظومات الري الثابتة الخ ، مدخلات الانتاج الموسمية مثل البذور والاسمدة وادوية مكافحة الآفات او الادوية البيطرية او ايضا شراء الاعلاف لتغطية فترة معينة من السنة الخ. واستخدمت القروض طويلة الاجل في شراء الثلاجات لتخزين التمور لكن كان عددها قليل في منطقة الجفرة حسب الاستبيان الذي اجري في سنة 2001. الشكل رقم1. يوضح حجم القروض الممنوحة عبر المصارف الزراعية خلال 32 سنة الماضية وهي مصنفة حسب المصرف الزراعي الرئيسي وفروعة الي ثلاث انواع من القروض سالفة الذكر وفي هذا الشكل هناك ازدياد واضح في حجم القروض بعد سنة 2002، حيث قفز اجمالي حجم القروض المقدمة من المصارف الزراعية من 34 مليون في بداية الثمانيات من القرن الماضى الي 1.571 مليار سنة 2011، اي ارتفعت 46 مرة ، حسب بيانات مصرف ليبيا المركزي.

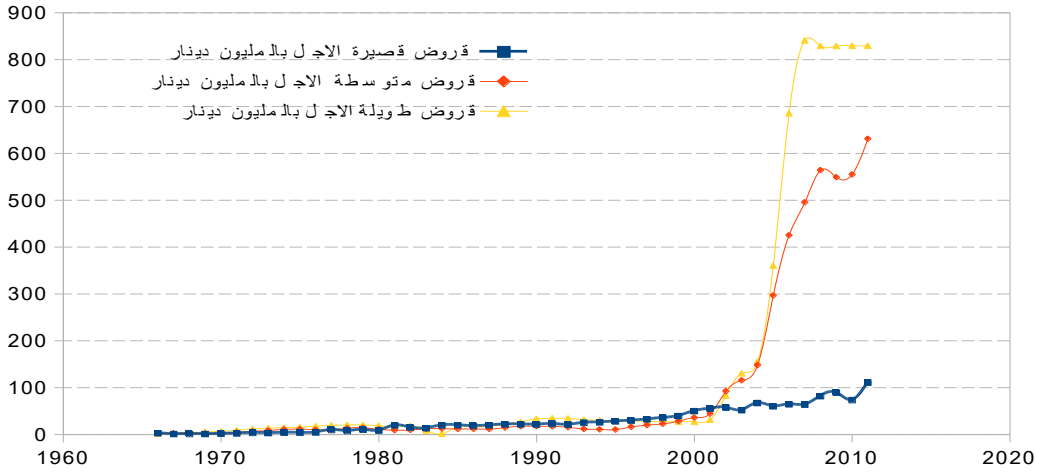

شكل 1. يبين اجمالي حجم القروض الممنوحة من المصارف الزراعية طيلة فترة الدراسة الشكل من تصميم الكاتب بيانات مصرف ليبيا المركزي.

وفي العموم عند مقارنة ازدياد حجم القروض خلال ثلاثة عقود مضت في الفترة ما بين 1980-2011، لوحظ وجود علاقة بين زيادة حجم القروض المقدمة من المصارف الزراعية ونمو اجمالي الناتج الزراعي، ولكن لا يمكن تقدير حجم هذه العلاقة بدون استخدام أحد نماذج الاقتصاد القياسي. حيث يستخدم نموذج الانحدار الخطي للتقدير حجم العلاقة رقميا بين المتغيرات سالفة الذكر.

نمو اجمالي الناتج المحلي الزراعي .

مر الناتج المحلي الزراعي في ليبيا بعدة فترات، وهو مرتبط ارتباط كبير بدخل الدولة من النفط ،واهتمام الدولة بالقطاع الزراعي وزيادة الاستثمار به. ففي فترة 1980 -1990 لا يزال الناتج المحلي الزراعي نسبته لأتذكر، حيث لم يتعدى الناتج المحلي الزراعي 500 مليون دينار ، وذلك حسب البينات المبينة في الشكل رقم. 2. ارتفاع ملحوظ في السنوات ما بين 2000-2005. حيث وصل اجمالي الناتج المحلي الزراعي الي 2 مليار دينار. ،وتعتبر سنة 2010 هي السنة الذهبية للناتج المحلي الزراعي حيث وصل الى 2.5 مليار دينار ، تم انخفض بسبب الحرب سنة 2011 ، حيث سجل فقط مليار دينار.

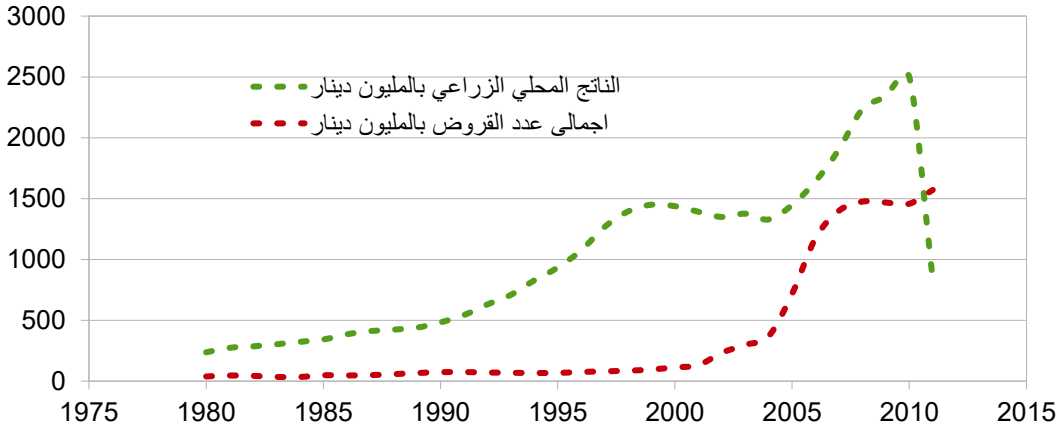

الشكل 2. اجمالي الناتج المحلي الزراعي بالدينار للفترة ما بين 1980-2011 .الشكل من تصميم الكاتب.

ويعتبر الشعير ، القمح، الطماطم ،البطاطس، الزيتون، التمور ، الخضروات والفواكه اهم المنتجات التي تساهم في الناتج المحلي الزراعي الليبي، كما يمكن القول ان الثروة الحيوانية والسمكية تشكل نسبة عالية في اجمالي الناتج المحلي الزراعي. حيث تمتلك ليبيا شاطئ يبلغ طوله حوالي 2000 كيلومتر. ويشكل النهر الصناعي اهم الاستثمارات التي وفرت المياه الصالحة لزراعة في مناطق الساحل الليبي.

تقدير نسبة مساهمة القروض الزراعية على نمو اجمالي الناتج المحلي الزراعي باستخدام نموذج الانحدار الخطي.

في الخطوة الاولى استخدم الاحصاء الوصفي للوصف هذا البيانات، من متوسط الحسابي للاجمالي حجم القروض الممنوحة من قبل المصارف الزراعية المنتشرة في اغلب المدن الليبية، حيث بلغ متوسط حجم القروض الزراعية على مدى 32 سنة 363 مليون دينار.و بلغ حجم الوسيط حوالي 74 مليون وهو يعبر عن القيمة التي تقع في المنتصف في حالة رتبت حجم القروض تصاعديا او تنازلياً. ويعتبر حجم القروض في الربع الاول من البيانات 55 مليون دينار و في الربع الثالث من البيانات المصنفة حسب السنوات 316 مليون دينار وهذا يدل على ازدياد حجم القروض بعد سنة 2002 م بشكل ملحوظ بل تضاعف الى اكثر من 5.5 مرة عن الربع الاول وهو بداية الثمانيات. ويعبر الانحراف المعياري وهنا قيمتة عالية تبلغ 537 مليون دينار وهو يدل على ان القيم في اجمالي القروض وبعدها عن قيمة المتوسط الحسابي كبيرة ويكون المنحني التوزيعي متوزع بشكل بعيد منتصف المنحني انظر الجدول رقم (1)، حيث بلغ اجمالى حجم القروض المقدمة عن طريق المصارف الزراعية من الفترة 1980-2011 حوالي 11.630 مليار. وتضاعف اجمالي حجم القروض 46 ضعف. ،هذا يعتبر تطور كبير في جحم الاستثمارات في القطاع الزراعي ان وجهت بشكل صحيح .الشكل رقم -1- يبين اجمالي حجم القروض المقدمة من المصارف الزراعية علي مدي 32 سنة و لكن لا نستطيع معرفة اثر هذا الزيادة فى حجم القروض على النمو الاجمالي للناتج الزراعي في تلك الفترة الا باستخدام نموذج تقدير العلاقة الخطية او ما يسمى بالانحدار الخطى للتقدير حجم العلاقة بين المتغيرات. جدول رقم -1- يوضح بعض المؤشرات الاحصائية عن أجمالي حجم القروض المقدمة من المصارف الزراعية في الفترة مابين 1980-2011 .الجدول من تقدير الكاتب، بناء على بيانات المصرف الزراعي.

جدول 1. مؤشر بان القروض في السنوات الثمانيات ومنتصف التسعينيات.

متوسط حجم القروض الممنوحة	**3مليون دينار**	**36**
الوسيط الحسابي للقروض	مليون دينار	55
ادني قيمة للقروض	مليون دينار	34
اعلي قيمة للقروض	مليار و خمسمائة و سبع وثلاثون مليون	1537.2
الانحراف المعياري للتوزيع حجم القروض	مليون دينار	537

في الجدول رقم-1-. هناك مؤشر بان القروض في السنوات الثمانيات و منتصف التسعينيات كان معدل القروض اقل بكثير من السنوات بعد 2005 و ذلك ربما لعدم جود خطة لتنمية القطاع الزراعي او الارتباط ايظا بمعدل أسعار النفظ. في هده الورقة نحاول اختبار العلاقة ما بين ازدياد حجم القروض المقدمة من المصارف الزراعية و نمو اجمالي الناتج المحلي الزراعي. وعند وضع بيانات القروض المقدمة من المصارف الزراعية و اجمالي الناتج المحلي لوحظ وجود ارتباط في هذ البيانات. كما في الشكل رقم -3-

فشكل يوضح بوجد علاقة موجبة بين المتغيرين، لكن لايمكن التنبوء بشكل رقمي محدد الا باستخدام نموذج الانحدار الخطي .

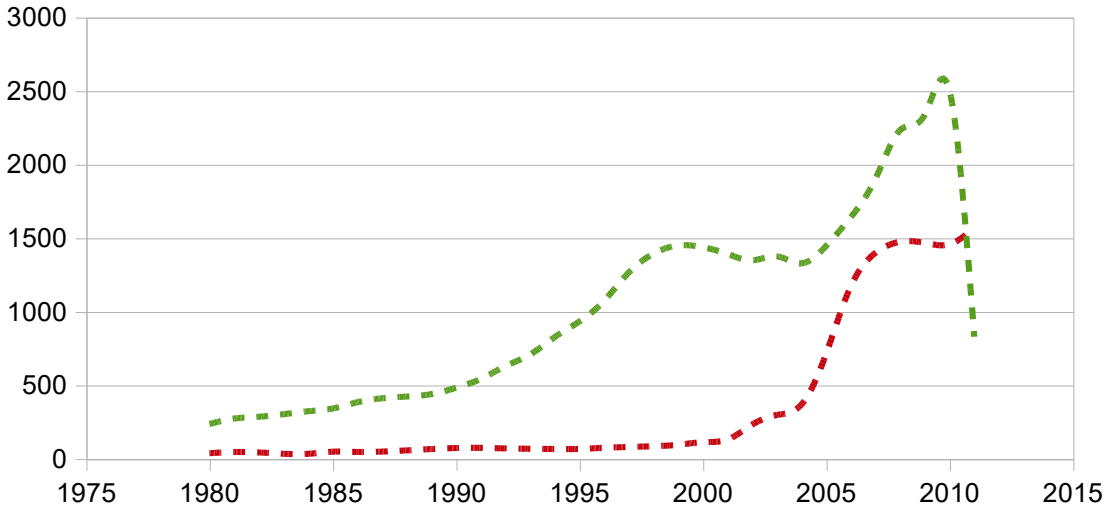

الشكل 3. اجمالي القروض المصرف الزراعي واجمالي الناتج المحلي الزراعي في الفترة مابين 1980-2011 . (الشكل من تصميم الكاتب).

في هذا الجزء من البحث سوف نختبر العلاقة بين المتغير التابع : وهو عادة مايرمز اليه بي (y) , ويرمز هذا الي معدل النمو السنوي للقطاع الزراعي السنوي بالاسعار الجارية بالمليون دينار. وهذا المتغير قد افترضنا في اختبار الفرضية انه يعتمد علي المتغير: (x) وهو معدل الزيادة في القروض الممنوحة من المصارف الزراعية. او بصيغة اخري ان معدلات نمو القطاع الزراعي قد تعتمد على اجمالي حجم القروض الممنوحة سنويا على مدى 32 سنة الماضية. الشكل رقم -3- يوضح وجود علاقة بين تلك المتغيرات و لكن لا نعلم حجم هذه العلاقة. و بالتالي استخدام نموذج الارتباط او الارتداد لتقدير حجم العلاقة. :يتضح من خلال استخدام النموذج Linear Regression Model للتقدير حجم العلاقة بين المتغيرين: ،هي حجم القروض المقدمة من المصارف الزراعية و معدلات نمو القطاع الزراعي السنوي. ويمكن تمثيل النموذج بالمعادلة التالية :

$$y=c+b*x,$$

- حيث y ترمز هنا النتيجة المتوقعة للمتغير التابع
- ورمز c هو القيمة الثابتة
- ورمز b يرمز الي معامل الانحدار
- و رمز x يرمز هي النتيجة على المتغير المستقل

ومن خلال نتائج النموذج نستنتج ان قيمةٍ R^2 وهي (0.53) و هذه الرقم يفسر ان 53٪ من البيانات تفسر النتائج، او مايزيد عن 53٪ من البيانات تفسر النتيجة . وعادة تقع نتيجة R^2 مابين (0 الى 1)، وهذه نتيجة جيدة جداً و مؤشر على ان القروض الزراعية لها اثر على نمو القطاع الزراعي في ليبيا. .]حيث من خلال نتائج النموذج يمكن تقدير التنبوء بنسبة نمو اجمالي الناتج المحلي الزراعي بالمعادلة التالية: الناتج المحلي الزراعي =693 + 0.89*قيمة القروض

في حين ان قيمة المتغير x و يرمز الي 0.89 وهي تفسر كلما ازدادت حجم القروض في المتوسط بقيمة 693 مليون نمي الناتج المحلي الزراعي بنسبة 0.89٪ من اجمالي الناتج المحلي الزراعي. ،مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة. اي في حالة ازداد متوسط حجم القروض الممنوحة الي الضعف اي 693 مضروبة في 2 سوف ينمو يكون اجمالي نمو القطاع 1.8 ٪ ولذلك يمكن التنبوء بعائد الاستثمار في القطاع الزراعي بهذا النموذج، وبمعني اخر تعتبر هذه النتيجة بمثابة معادلة التنبوء بنمو اجمالي الناتج المحلي الزراعي في حالة تم ضخ مبلغ محدد من القروض والتي يجب ان لا تخرج عن الانشطة الزراعية. وتعتبر قيمة P ذات مغزى او جدوى لان قيمتها اصغر من 0.5

الجدول 2. تقدير أثر ازدياد حجم القروض على نمو اجمالي الناتج المحلي الزراعي في ليبيا للفترة مابين 1980-2011.

ملخص نتائج نموذج الانحدار الخطي	
R^2	0.53
Adjusted R^2	0.52
Significance F	0.0006.
X1	0.89

لكن لضمان فاعلية اكثر لهذه القروض الممنوحة او سياسة الاقراض يجب تطوير منظومات فروع المصارف الزراعية و تقليص العديد من الفروع في الناطق ذات المشاركة الضعيفة في اجمالي الناتج المحلي الزراعي الليبي. ومن خلال هذه النتائج المدرجة في الجدول التالي يمكن تلخيص النتائج و التوصيات لهذه الورقة العلمية .

النتائج

بالرغم من العدد الكبير للمصارف الزراعية المنتشرة في العديد من المدن الليبية لا تزال مساهمتها في الناتج المحلي الزراعي في ليبيا على مدى 32 عامًا متواضعة جدًا ولم تزد عن 0.88٪ من إجمالي نمو القطاع الذي يتراوح بين 1٪ إلى 7٪ في المجمل خلال الفترة المشار إليها

تم منح ما يزيد عن 11 مليار دينار ليبي في شكل قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل عبر 44 فرعًا من فروع المصرف الزراعي المنتشرة في العديد من المدن الليبية إلا أن البيانات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي والمصرف الزراعي الرئيسي لم تُقدّم أي معلومات حول نسبة توزيع هذه القروض على الفروع أو المناطق ويُعزى ذلك إلى الخلل الكبير في تنظيم البيانات داخل المصرف الزراعي الرئيسي وفروعه

يعاني المصرف الزراعي الرئيسي وفروعه من غياب منظومة مصرفية حديثة ويُعد هذا خللًا كبيرًا ومفصليًا في الإدارة الرئيسية إذ لا تتوفر حسابات جارية في بعض الفروع كما أن إدارة القروض بدائية جدًا وتشوبها مظاهر الفساد والمحسوبية والوساطة ولم يصدر عن المصرف الرئيسي أي تقرير يوضح سياسة القروض أو أوجه صرفها أو نسب توزيعها حسب الفروع

كل ما سبق أدى إلى ضعف نمو القطاع الزراعي على الرغم من المليارات التي صُرفت على هيئة قروض والتي غالبًا ما يتم توجيهها أو استثمارها خارج القطاع خصوصًا في استكمال بناء المنازل وشراء السيارات وحتى إقامة الأفراح بسبب غياب الفوائد أو ما يُعرف برسوم الخدمات مقارنة بالقروض المقدمة من المصارف التجارية

التوصيات

1. **نوصي في هذا البحث بتقليص عدد فروع المصرف الزراعي**، والتركيز فقط على المناطق التي تسهم بنسبة مقبولة في إجمالي الناتج المحلي الزراعي.
2. **ضرورة زيادة الاستثمارات في القطاع الزراعي**، وإنشاء مشاريع كبيرة مثل تربية الأبقار والدواجن، مع إيلاء أهمية خاصة للجنوب الليبي، وتشجيع المشاركة الفعالة للقطاع الخاص، والابتعاد عن المشروعات المملوكة للدولة، لما يرافقها غالبًا من فساد وضياع لرؤوس الأموال.
3. **إطلاق منظومة مصرفية دقيقة في كافة فروع المصرف الزراعي**، تتضمن توضيحًا لإجراءات الحصول على القرض، وطرق السداد، وغيرها من العمليات المصرفية الخاصة بالإقراض وإدارة المخاطر، مع التنسيق مع الجهات المختصة لتطوير آلية الإقراض.
4. **التنسيق بين الوزارات المختصة** (وزارة الزراعة والثروة الحيوانية، ووزارة الاقتصاد والتجارة، والمصرف الزراعي)، لإعداد خطة تنموية للقطاع الزراعي ضمن إطار زمني محدد، مع تقييم دوري لها كل ثلاثة أشهر أو سنويًا، وإعداد تقارير دورية عن أوجه القصور والتطورات ومعالجتها في وقتها.
5. **البيانات تشير إلى أن القطاع الزراعي الليبي يغطي فقط 25٪ من الغذاء**، بينما تُستورد 75٪ من احتياجات المواطن، ما يشكّل عبئًا على الاقتصاد الوطني في ظل ارتفاع أسعار السلع الغذائية عالميًا، ويهدد الأمن الغذائي. لذا، نوصي بدعم القطاع الخاص، وتشجيع إنشاء شركات زراعية منتجة، وتوفير الدعم الفني والاستشاري لها، مع فتح المجال للاستثمار الأجنبي في مشاريع كبرى كالحبوب والأبقار والدواجن والخضروات، خاصة وأن ليبيا تتميز بتوفر الطاقة الرخيصة والطاقات المتجددة.
6. **تطوير مخرجات التعليم والتدريب الزراعي**، بحيث تكون قادرة على إدارة المشاريع الزراعية الكبرى، وإنشاء مراكز تدريب حديثة في هذا المجال، وتنظيم دورات تدريبية لتطوير القطاع المالي الزراعي والمصرفي.
7. **وضع رؤية وطنية واضحة تجاه القطاع الزراعي**، تشمل تمويل الشركات الزراعية المحلية، وتشجيع الشراكات الأجنبية لتحسين جودة المنتجات، ما قد يساهم في خفض فاتورة الاستيراد لبعض السلع كالحليب ومشتقاته، والبيض، ولحوم الأغنام والدواجن، من خلال سياسة اقتصادية واضحة تدعم المربين والشركات الزراعية الناشئة.
8. **القطاع السمكي في ليبيا يُعد فرصة ضائعة**، إذ يمكن تقليص فاتورة الاستيراد عبر دعم الصيادين بقوارب الصيد والثلاجات، وإنشاء مزارع سمكية، كما هو الحال في دول عربية مثل تونس، وهنا تلعب المصارف الزراعية دورًا في تمويل هذا النشاط.
9. **نجاح عدد من الشركات الخاصة في ليبيا في مجال تصنيع الحليب ومشتقاته**، يمثل دليلًا واضحًا على جدوى الاستثمار في القطاع الزراعي، خاصة في ظل المنافسة التي يوفرها القطاع الخاص من حيث السعر والجودة.
10. **العديد من المنتجات الزراعية المحلية تعاني من ضعف التسويق والإدارة**، في ظل غياب رؤية واضحة من الوزارات المختصة لتطوير البنية التحتية ووسائل النقل، خصوصًا من الجنوب إلى الشمال، ما يؤثر على التصدير. وهنا يأتي دور وزارة الزراعة والمصرف الزراعي في دعم مشاريع التعبئة، والتصنيع، والنقل، والتخزين، والرقابة على الأغذية بهدف تعزيز الصادرات الزراعية.

المراجع:

1. النشرة الاقتصادية .(2018) .*مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء*، المجلد 58، الربع الثالث 2018.
2. مصرف ليبيا المركزي .(2018) .*الإحصاءات النقدية والمالية خلال الفترة 1966–2023* .إدارة البحوث والإحصاء.
3. الصغير، ع. أ .(2001) .*استبيان ميداني* .كلية الزراعة، جامعة [اسم الجامعة لم يُذكر].
4. اللافي، (2018). مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الليبي غير النفطي خلال الفترة–1973 2010).*مجلة الجديد في البحوث الزراعية، كلية الزراعة سابا باشا*.
5. المصرف الزراعي الرئيسي، ومصرف الزراعي فرع سرت .*تقارير مختلفة* غير منشورة.
6. الهيئة العامة للمعلومات .(2008) .*بيانات ليبيا لعام 2008*.
7. وزارة المالية .(2019) .*تقرير متابعة تنفيذ الترتيبات المالية – الربع الثالث*.
8. هيئة الرقابة الإدارية .(2017) .*التقرير السنوي* .تم الاسترجاع من: http://www.aca.gov.ly/attachments/article/307/report2017.pdf
9. وزارة العمل الليبية .(2018) .*تقرير سنوي*.
10. ديوان المحاسبة الليبي .*التقرير العام* لسنوات مختلفة.
11. مجمع ليبيا للدراسات المتقدمة .*رؤية ليبيا 2023: خطة للإحياء الوطني والتجديد بحلول 2023*.
12. اسبيقة، ف.، &البقي، إ. (2016). الصعوبات والتحديات الاقتصادية التي تواجه القطاع الزراعي في ليبيا وسبل معالجتها.
13. مصلحة الإحصاء والتعداد، والمنظمة الدولية للهجرة .(2018) .*تقرير إحصائي مشترك*.
14. منظمة الأغذية والزراعة (FAO). (2012). *البيانات الإحصائية للقطاع الزراعي 1980–2012*.